



ناقشنا استكمال الإجراءات المتعلقة بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث

## رئيس «الفتوى والتشريع» التقى فريق أمان: التعاون والتنسيق لدعم الجاهزية والتعامل مع الأزمات والكوارث



رئيس إدارة «الفتوى والتشريع» المستشار صلاح الماجد مع فريق العمل المعني بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (أمان)

كونا: بحث رئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح الماجد مع فريق العمل المعني بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (أمان) استكمال الإجراءات المتعلقة بإصدار المرسوم بقانون الخاص بإنشاء المركز.

وذكر الفريق في بيان صحافي أنه تم خلال اللقاء استعراض مشروع المرسوم بقانون والأهداف المرجبة

بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث إلى جانب مناقشة الجوانب القانونية والتشريعية ذات الصلة بما يدعم جهود بناء منظومة وطنية متكاملة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني.

وأوضح أن فريق العمل استعرض أبرز ما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية والجهود المبذولة في التنسيق

واصلت جولاتها الميدانية لتعزيز بيئة عمل تفاعلية وداعمة

## وزيرة الشؤون: تحسين الأداء المؤسسي وتطوير آليات تقديم الخدمات للمواطنين

التأكيد على تسريع المعاملات وتبسيط الإجراءات والتحول الرقمي والالتزام بالقوانين

مريم بندق



وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة خلال الجولة ويبدو مدير إدارة التنمية التعاونية وشؤون العضوية صالح العنزري ومراقبة العلاقات العامة حنان الصقران ويوسف الكندري

في مشهد يعكس الاهتمام بالبعد الإنساني والرقابي معاً، تواصل وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة جولاتها الميدانية التفقدية في عدد من قطاعات وإدارات وزارة الشؤون بجمع الوزارة بأنها أصبحت «عادة راسخة» لتابعة سير العمل والتأكد من انتظام الدوام والالتزام الوظيفي.

وهذه الجولات، التي تلتزم بها الوزيرة دورياً، ليست مجرد زيارات بروتوكولية، بل تأتي في إطار استراتيجيات متكاملة لتعزيز التواصل المباشر بين القيادة والموظفين العاملين في مختلف قطاعات الوزارة، بما يخلق بيئة عمل تفاعلية وداعمة.

والتقت الحويلة، أثناء الجولة التي تابعتها «الأنباء»، عدداً من القياديين ومديري الإدارات والمسؤولين، حيث لوحظ التركيز على الاستفسار عن مؤشرات الأداء ونسب إنجاز المعاملات وتمت مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه بعض القطاعات

خطوة تسهم بشكل فاعل في تحسين الأداء المؤسسي وتطوير آليات تقديم الخدمات للمواطنين.

هذا، وقد حرصت الوزيرة د. الحويلة خلال الجولة على التأكيد على محاور تقليص الدورة المستندية، متابعة خطط التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الإدارية، الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل، تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف قطاعات الوزارة، الوقوف على احتياجات القطاعات من الموارد البشرية والدعم الفني، ولم تقتصر أهمية هذه الجولة على الجانب الرقابي فقط، بل امتدت لتحتفي بتفاعل إيجابي واسع من قبل موظفي الوزارة، الذين اعتبروها دعماً معنوياً، يحفزهم على بذل مزيد من الجهد والتفاني في أداء مهامهم الوظيفية.

كونا: أعلن وزير العدل المستشار ناصر السميح أمس، أن الوزارة أنجزت معالجة واسعة لملف الإعلانات القضائية باعتبارها أحد أبرز أسباب تعطل القضايا وتأجيل الجلسات أمام المحاكم.

وقال المستشار السميح لـ «كونا» إن الإعلان القضائي ليس إجراء شكلياً بل هو أساس انعقاد الخصومة وبداية السير الصحيح في الدعوى، مؤكداً أن الخصومة لا تنعقد إلا بإعلان صحيح وأن الخلل في الإعلان قد يمنع المحكمة من الدخول في موضوع النزاع أصلاً.

وأضاف أن وزارة العدل عالجت مدة بقاء إشعاراتها في تطبيق «سهل»، حيث تم تمديدها إلى سنتين بدلاً من ثلاثة أشهر كما تعمل مع الجهات المختصة على معالجة الإشكالات المرتبطة بإلغاء الهوية الرقمية في تطبيقات «هويتي» حتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل الإعلان القضائي أو تفادي آثاره



المستشار ناصر السميح

التجاري والمدني لأنه يربط الإعلان القضائي ببيانات رسمية محدثة ويحصل الشركات ومسؤولة صحة بياناتها ويسهم في تقليل حالات تعطل الإعلان وتبسيط انعقاد الخصومة.

وأفاد بأن اعتماد الختم الإلكتروني الرسمي للوثائق الصادرة عن وزارة العدل يعزز موثوقية المستندات الإلكترونية ويتيح التحقق من أن الوثيقة أصلية وصادرة عن الوزارة ولم تتعرض لأي تعديل أو تلاعب وسيستخدم في الإعلانات القضائية والأحكام القضائية الإلكترونية والوكالات

أكد أن 36٪ نسبة الأحكام الصادرة باعتبار الدعوى كأن لم تكن بسبب عدم إتمام الإعلان

## وزير العدل: معالجة واسعة لملف الإعلانات القضائية لتسببه في تعطل القضايا وتأجيل الجلسات أمام المحاكم

- الإعلان القضائي أساس انعقاد الخصومة وبداية السير الصحيح في الدعوى
- الربط مع «التجارة» و«المعلومات المدنية» أسهم في رفع نوافذ بيانات اتصال الشركات لنحو 67٪
- إعلان الشركات عبر تطبيق «سهل أعمال» يمثل نقلة مهمة في التناهي التجاري والمدني
- لا تستهدف نقل الإعلان إلى الوسائل الرقمية بل بناء منظومة إعلان قضائي أكثر موثوقية وسرعة

القانونية وهذه الخطوة ترتبط كذلك بتعزيز بيانات مستخدم تطبيق «هويتي» برقم الهاتف والبريد الإلكتروني مستفيدة من قاعدة رقمية واسعة يصل عددها مستخدماتها إلى 3,5 ملايين مستخدم.

وفي جانب تطوير العمل الميداني أوضح السميح أن وزارة العدل طورت آلية عمل مندوبي الإعلان عبر أدوات إلكترونية تتيح إنجاز الإعلانات القضائية بصورة أسرع وأكثر دقة مع ربط كل إعلان ببيانات الدعوى وأطرافها وإجراءاته القانونية الأمر الذي يقلل العمل اليدوي ويرفع كفاءة الإنجاز.

وأفاد بأن اعتماد الختم الإلكتروني الرسمي للوثائق الصادرة عن وزارة العدل يعزز موثوقية المستندات الإلكترونية ويتيح التحقق من أن الوثيقة أصلية وصادرة عن الوزارة ولم تتعرض لأي تعديل أو تلاعب وسيستخدم في الإعلانات القضائية والأحكام القضائية الإلكترونية والوكالات

الالكترونية والوثائق الرقمية الصادرة عن الوزارة.

وفي الجانب الجزائي، قال إن التوسع في إعلان الأحكام الجزائية إلكترونياً يمثل خطوة مهمة خاصة في الأحكام الغيابية وصعوبة إعلان المحكوم عليهم بها إذ يمكن المحكوم عليه من العلم بالحكم واستعمال حق الطعن خلال المواعيد القانونية وأن هذه المعالجة تمت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة والاتصالات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وشركة مايكروسوفت.

وأكد أن وزارة العدل لا تستهدف مجرد نقل الإعلان من الورق إلى الوسائل الرقمية بل بناء منظومة إعلان قضائي أكثر موثوقية وسرعة واستقراراً تسهم في تقليل حالات تعطل الإعلان والحد من الجلسات المؤجلة وتسريع الفصل في القضايا وتخفيف العبء على المحاكم ووزارة العدل والمحامين والمناقضين.

ترأس الاجتماع الخامس لمجلس إدارة الهيئة

## السميط: الاستمرار في تطوير خدمات «شؤون القصر» وآليات إدارة استثماراتها

ليلي الشافعي

أكد أهمية الاستمرار في تطوير خدمات الهيئة وآليات إدارة استثماراتها بما يؤدي إلى الاستمرار في تحقيق عوائد مؤسسية للمشمولين برعايتها، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجيتها الجديدة، متمناً جهود المدير العام بالتكليف نحو إكمال خطة إحلال الكوادر الوطنية، ورفع نسبة التكويت بين كوادر الهيئة وصولاً إلى نسبة 100٪. ولفت إلى أهمية دفع مسيرة التطوير وضمان تعزيز الثقة ورفع كفاءة العمل منتظماً إلى المرحلة المقبلة بجهود جميع العاملين بالهيئة لتحقيق الرسالة النبيلة لخدمة القصر والمشمولين برعاية الهيئة في ظل الرعاية السامية لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد، ومتابعة وتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء.

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة لشؤون القصر اجتماعه الخامس لعام 2026 برئاسة وزير العدل المستشار ناصر السميح، وحضور مدير عام الهيئة بالتكليف علياء الصقر وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، وذلك لمتابعة مجريات سير العمل في الهيئة، واستهل السميح بالترحيب وبحث المجلس مجموعة من القرارات الإدارية الهادفة إلى تطوير الأداء وتعزيز كفاءة الخدمات، كما استعرض الحاضر المصدق لمجلس الإدارة السابق والمنعقد بفيبرابر 2026، ومتابعة ما تم تنفيذه من قرارات مجلس الإدارة بالمجالات المختلفة.

## «القوى العاملة»: تطبيق الحوكمة لحماية حقوق العمال وأصحاب العمل

الرقابة والتفتيش والحد من المخالفات واتخاذ قرارات مسؤولة وسريعة تدعم التنمية الاقتصادية. واختتمت الهيئة بأن الحوكمة الرشيدة تؤدي إلى سوق عمل منظم وبيئة عمل عادلة وخدمات أكثر جودة.

وقالت الهيئة: «لنجعل الحوكمة جزءاً من ثقافتنا المؤسسية»، مضيفة أن تطبيق الحوكمة يعني تنظيم سوق العمل بكفاءة وشفافية وعدالة وحماية حقوق العمال وأصحاب العمل وتسهيل الإجراءات وتعزيز

تجاوزات بكل شفافية، إلى جانب دعم برامج التدريب والتطوير. وشددت الهيئة على التزامها بتسيخ ثقافة النزاهة والحوكمة في بيئة العمل، مؤكدة أن الحوكمة تعكس ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة

مريم بندق

دعت الهيئة العامة للقوى العاملة، في بيان رسمي، إلى تعزيز مبادئ الحوكمة داخل الهيئة، مؤكدة أن ذلك يتطلب الالتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات المعتمدة، والإبلاغ عن أي

## رسمياً: استمرار مجلس إدارة جمعية المحامين لمدة عام

مريم بندق

أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال الحويلة قراراً باستمرار مجلس إدارة جمعية المحامين الحالي في تصريف الأمور لمدة عام وتأجيل الانتخابات التي كانت مقررة اليوم.

## شركة إدارات العقارية - ذات مسؤولية محدودة

إعلان لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية

يتشرف مدير شركة إدارات العقارية - ذ.م.م. ببعثة السادة / الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية لتعديل عقد تأسيس الشركة، وذلك بتعيين أعضاء مجلس رقابة جدد لمرور أكثر من ثلاث سنوات على أعضاء مجلس الرقابة الحالي، والمقرر انعقاده في يوم الخميس الموافق 2026/06/25، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك في العنوان التالي في الشرق: شارع أحمد الجابر - قطعة 5 - سقيفة 24 - برج حمد - الدور السابع، وذلك لمنقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، وعليه يرجى من السادة / الشركاء الكرام الإغيب بالظهور من نوب عنهم مراجعة إدارة الشركة على العنوان المذكور أعلاه وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد حتى الخميس من الساعة 9 صباحاً حتى الساعة 3 عصرًا، 3 مطبخ معهم التوكيلات أو التفويضات لمن نوب عنهم في حالة الإزالة وذلك قبل موعد الاجتماع بربع وعشرين ساعة على الأقل.

ملحوظة: في حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، يُؤجل بذات جدوال العمل إلى يوم الأحد الموافق 2026/06/28 في تمام الساعة 10 صباحاً وما يليها، وذلك في نفس مكان الاجتماع ويعتبر هذا الإعلان سارياً على الاجتماع المؤجل دون الحاجة لإجراءات الدعوة مرة أخرى.

والله ولي التوفيق

المدير العام

## جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية

### دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2026/03/31م

لجمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية

واستقبال طلبات مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في تاريخ 2027/3/31م

بناء على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (20267677004837-477106) المؤرخ في (2026/6/9) بشأن الموافقة على تحديد يوم (الخميس) الموافق (2026/6/25) موعداً لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية الساعة (4.00) مساءً لإتمام انعقاد الجمعية العمومية

أولاً: الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2026/3/31. يتشرف مجلس إدارة جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية بدعوة السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية البالغين من العمر (21عاماً) فأكثر حتى تاريخ انتهاء السنة المالية (2026/03/31 م) لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها يوم (الخميس) الموافق (2026/6/25) في تمام الساعة (4.00 عمراً) في مركز تنمية المجتمع بالقبوران - الكائن بمنطقة (الفيروان) - قطعة (2) شارع (100)، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يُؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة ليصبح قانونياً بحضور عدد (25) عضواً على الأقل في تمام الساعة (4.30) مساءً.

(وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي)

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في (2026/03/31) والمصادقة عليها.
- 2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في (2026/3/31).
- 3- مناقشة تقرير مراقب الحسابات للميزانية العمومية (الميزانية التقديرية) والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2027/3/31 والتصديق عليها. (مرفق بالتقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في (2026/03/31).
- 4- التقرير الإداري والمالي لمراقبي وزارة الشؤون الاجتماعية (مرفق بالتقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في (2026/03/31).
- 5- تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهية في (2027/03/31) وتحديد أتعابه.

ثانياً: فتح طلبات مراقبي الحسابات

تلعب جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية عن فتح باب قبول مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2027/3/31 وعلى الذين يرغبون في القيام بتدقيق حسابات الجمعية لعام 2027 متضمناً قيمة الأتعاب التي يحددها المتقدم بالظرف المغلق وتسليمه مبني إدارة الجمعية (مكتب سكرتارية مجلس الإدارة)، (شروط الأتعاب فيه الأتعاب السنوية عن 5000 د.ك خمسة آلاف دينار كويتي لا غير) اعتباراً من يوم (الأربعاء) الموافق (2026/6/10) ولمدة عشر أيام عمل تنتهي في يوم الأربعاء الموافق (2026/6/24)، وذلك خلال أوقات العمل الرسمية من الساعة (9 صباحاً وحتى الساعة 2 مساءً) وبناء على المادة (21) من القانون رقم (118) لسنة 2013 تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1979 مراعاة للأحكام المادة (11) لقانون التعاون لا يجوز لمراقب الحسابات أن يراقب من خمس جمعيات تعاونية، ولا تتجاوز مدة تعيينه بذات الجمعية أكثر من ثلاثة سنوات.

### ملاحظات

- 1- على السادة المساهمين إحضار البطاقة المدنية الأصلية أو برنامج هويتي ولا يعتد بصورة عنها أو إحضار شهادة لمن يهيم الأمر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية سارية المفعول.
- 2- على السادة المساهمين غير مستكملين لمناقشتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم.
- 3- على السادة المساهمين الكرام الذين لم يهضمهم الدعوة وكتب التقرير السنوي والميزانية عن طريق البريد عليهم مراجعة الإدارة للاستلام نسخة منها.
- 4- يجب حضور العفو ولا يجوز الأتية عنه أو التوكيل عنه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

مجلس الإدارة